وزارة الثقافة
Ministry of Culture

المؤتمر الثالث عشر لوزراء الثقافة في دول العالم الإسلامي
The 13th Conference Of Culture Ministers In The Islamic World

إيسيسكو
ICESCO

المؤتمر الثالث عشر لوزراء الثقافة في العالم الإسلامي

أثر الثقافة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية

2.1

أثر الثقافة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العالم الإسلامي

مقدم من المملكة العربية السعودية

جدة
المملكة العربية السعودية

13-12 فبراير

2025

مقدمة

شهد العالم في العقود الأخيرة تحولًا واضحًا نحو الاعتراف بالدور المحوري للثقافة في تحقيق التنمية المستدامة، لا سيما فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد تزايدت الدعوات لدمج الثقافة ضمن الخطط التنموية، بل وجعلها هدفًا قائمًا بذاته في أجندة ما بعد 2030، وهو ما تبلور في إعلان المؤتمر العالمي لليونسكو حول السياسات الثقافية والتنمية المستدامة 2022. يدرك المجتمع الدولي اليوم أن الثقافة ليست مجرد عنصر تكميلي، بل هي محفز رئيسي للنمو الاقتصادي والاجتماعي، فمنذ اعتماد أجندة الأمم المتحدة 2030 للتنمية المستدامة، بات واضحًا أن الثقافة قادرة على تحقيق العديد من الأهداف التنموية على المستوى الاقتصادي، سواء من خلال مساهمتها المباشرة في الصناعات الإبداعية والثقافية التي تمثل 3% من إجمالي الناتج المحلي العالمي، أو تلك التي تتجاوز العوائد الاقتصادية المباشرة، علاوة على دورها في التنمية الاجتماعية من خلال توفير فرص كبيرة للعمل، وتعزيز التنوع والتفاهم بين الثقافات المختلفة، والحفاظ على الهوية الثقافية ورفع المشاركة الاجتماعية.

الثقافة كعنصر أساسي في التنمية الاجتماعية

تشكل الثقافة الهوية الفردية والجماعية، وتسهم في تعزيز الشعور بالانتماء وتقوية الروابط الاجتماعية. في دول العالم الإسلامي، تلعب الثقافة الإسلامية والموروثات المحلية دورًا حاسمًا في الحفاظ على القيم المجتمعية وتعزيز التعايش. كما يساهم الاهتمام بالثقافة في تمكين مختلف فئات المجتمع، بما في ذلك الشباب والنساء والمجتمعات المحلية. فالفنون، والتعليم الثقافي، والمبادرات الثقافية المجتمعية تتيح فرصًا للإبداع، وتساعد في بناء مهارات الأفراد وتعزيز قدرتهم على المشاركة الفاعلة في المجتمع.

الثقافة كمحرك للتنمية الاقتصادية

تشكل الصناعات الثقافية والإبداعية أحد القطاعات الأسرع نموًا في الاقتصاد العالمي. في العالم الإسلامي، هناك إمكانات ضخمة للاستثمار في الصناعات الإبداعية مثل السينما، والفنون البصرية، والحرف التقليدية. وبالمثل، تعد السياحة الثقافية أحد المحركات الاقتصادية الرئيسية، حيث توفر فرص عمل وتساهم في تنمية المجتمعات المحلية من خلال الحفاظ على التراث الثقافي وجذب الزوار. تشير تقارير منظمة السياحة العالمية إلى أن السياحة الثقافية تمثل نحو 40٪ من إجمالي السياحة العالمية، ما يعكس أهميتها كأداة للتنمية الاقتصادية المستدامة، إذ يمكن لدول العالم الإسلامي استثمار تراثها الغني ومواقعها التاريخية الفريدة لتعزيز السياحة الثقافية كجزء من استراتيجياتها التنموية. ومع تسارع التحولات الرقمية، أصبحت التكنولوجيا أداة رئيسية لتعزيز القطاع الثقافي، سواء من خلال إنشاء منصات رقمية للمحتوى الثقافي أو استخدام الذكاء الاصطناعي في تعزيز التجربة الثقافية. كما يشكل الاستثمار في التكنولوجيا الثقافية فرصة لتعزيز التنافسية العالمية للمنتجات الثقافية في العالم الإسلامي.

ومع ذلك، لا ينحصر تأثير الثقافة على التنمية الاقتصادية بشكل مباشر، بل يمتد ليشمل تحسين بيئة الأعمال، وتعزيز الابتكار، وزيادة جاذبية المدن للاستثمارات والسياحة. فالثقافة تخلق مناخًا يعزز الإبداع وريادة الأعمال، وتسهم في تحسين جودة الحياة، مما يجعل المجتمعات أكثر استقرارًا وجذبًا للاستثمارات المحلية والأجنبية. كما تؤثر الثقافة في تعزيز رأس المال البشري من خلال دعم التعليم والتنوع الفكري، مما ينعكس إيجابيًا على الإنتاجية والاقتصاد المستدام.

السياسات الثقافية ودورها في التنمية المستدامة

تقدم السياسات الثقافية إطارًا مؤسسيًا لدعم الصناعات الثقافية والإبداعية، وتعزيز التماسك المجتمعي، وتمكين الأفراد من الوصول إلى الموارد الثقافية. فمن خلال السياسات الثقافية الفعالة، يمكن للحكومات دعم الفنون والتراث الثقافي، وتعزيز الهوية الوطنية، وخلق بيئة مواتية للاقتصاد الإبداعي.

دمج الثقافة في استراتيجيات التنمية الوطنية

لتحقيق أقصى استفادة من الثقافة في التنمية، ينبغي على الدول الإسلامية تطوير سياسات ثقافية مستدامة تأخذ بعين الاعتبار التكامل بين الثقافة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن القيام بذلك من خلال دمج الثقافة في الخطط الوطنية الخمسية، وتعزيز التعاون بين الوزارات المختلفة.

تمويل القطاع الثقافي وتعزيز الشراكات

يتطلب تعزيز التنمية الثقافية توفير تمويل مستدام للقطاع الثقافي، سواء من خلال الحكومات أو عبر الشراكات بين القطاعين العام والخاص. حيث يمكن للاستثمارات في المشاريع الثقافية أن تحقق عوائدا اقتصادية واجتماعية كبيرة. على سبيل المثال، يعد إنشاء صناديق استثمار ثقافية تدعم المبدعين وتوفر لهم التمويل اللازم لإنتاج أعمال ثقافية عالية الجودة أحد الممكنات الرئيسية للمواهب الثقافية الإبداعية.

الحفاظ على التراث وتعزيزه

يعد الحفاظ على التراث الثقافي وحمايته جزءًا أساسيًا من التنمية المستدامة. ومن خلال تبني استراتيجيات فعالة للحفاظ على التراث، يمكن للدول الإسلامية تعزيز هويتها الثقافية وتعظيم الفوائد الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة به. وتشمل هذه الاستراتيجيات ترميم المواقع التاريخية، وتوثيق التراث غير المادي مثل الشعر التقليدي والموسيقى، وتعزيز استخدام التقنيات الرقمية في حفظ التراث.

قياس أثر السياسات الثقافية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية ضرورة لتحقيق الأهداف

انطلاقًا من الدور التمكيني الذي تضطلع به السياسات الثقافية، يصبح قياس أثرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية شرطًا أساسيًا لنجاحها، حيث يتيح التقييم المستمر لهذه السياسات فهم مدى فعاليتها ورسم طرق تحسينها وتطويرها. يساعد القياس الدقيق في تحديد التدخلات الثقافية الأكثر ملائمة، وهو ما يسهم في توجيه السياسات نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال رصد التغيرات الناتجة عن التدخلات الثقافية. فبدون طرق قياس واضحة، تظل العديد من المبادرات الثقافية محدودة الأثر، مما يحد من إمكاناتها في دعم جهود التنمية الشاملة.

إن قياس أثر الثقافة مهمة معقدة ومتشابكة، ولعل أبرز التحديات التي تواجهها الجهود بهذا الشأن تتمثل في:

1. **الأثر غير المباشر للثقافة:** تؤثر الثقافة على التنمية بطرق غير مباشرة، مما يجعل قياس أثرها أمرًا صعبًا. فعلى سبيل المثال، يمكن للثقافة أن تساهم في تقليل نسب الجريمة وتعزيز التماسك الاجتماعي، ولكن هذه الآثار قد لا تكون مرئية أو قابلة للقياس بسهولة. كما أن العوائد الاقتصادية للصناعات الثقافية قد تكون طويلة الأمد ولا يمكن قياسها فورًا.
2. **غياب مؤشرات قياس موحدة:** لعل أكبر التحديات في قياس أثر الثقافة على التنمية يتمثل في عدم وجود مؤشرات قياس موحدة يمكن استخدامها عبر الدول الإسلامية المختلفة. فعلى سبيل المثال، بينما تعتمد بعض الدول على المؤشرات الاقتصادية مثل مساهمة الصناعات الثقافية في الناتج المحلي الإجمالي، تركز دول أخرى على المؤشرات الاجتماعية مثل المشاركة الثقافية والتأثير على التماسك الاجتماعي. هذا التباين يجعل من الصعب مقارنة البيانات وتحديد الاتجاهات العامة.
3. **نقص البيانات والإحصاءات الدقيقة:** تعاني العديد من الدول الإسلامية من نقص في البيانات والإحصاءات الموثوقة حول التأثير

الاقتصادي والاجتماعي للثقافة. يرجع ذلك إلى قلة الأبحاث الميدانية، وعدم تخصيص موارد كافية لجمع البيانات حول الصناعات الثقافية، والمشاركة المجتمعية في الأنشطة الثقافية، ومدى تأثير الثقافة على جودة الحياة.

4. **التحديات التكنولوجية والرقمية:** في ظل التحول الرقمي، تتطلب آليات قياس أثر الثقافة استخدام تقنيات حديثة مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة. ومع ذلك، تواجه بعض الدول الإسلامية تحديات في تبني هذه التقنيات بسبب نقص البنية التحتية الرقمية والخبرات التقنية.

مقترحات لتعزيز قياس أثر الثقافة على التنمية

1. **تطوير مؤشرات موحدة لقياس الأثر الثقافي:** إنشاء مؤشرات قياس موحدة تراعي الخصوصيات الثقافية للدول الإسلامية، ويمكن الاستفادة من التجارب العالمية في هذا المجال مثل مؤشرات اليونسكو ومؤشرات التنمية المستدامة للأمم المتحدة.
2. **تعزيز جمع البيانات والإحصاءات الثقافية:** تخصيص موارد أكبر لجمع وتحليل البيانات المتعلقة بالثقافة والتنمية. يمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء مراكز بحثية متخصصة وتعزيز التعاون مع المنظمات الدولية.
3. **استخدام التكنولوجيا في التقييم الثقافي:** توظيف التكنولوجيا الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة لتقييم أثر الثقافة بدقة أكبر، خاصة في مجالات مثل الصناعات الإبداعية والمشاركة الثقافية.
4. **دعم الأبحاث حول العلاقة بين الثقافة والتنمية:** دعم المزيد من الأبحاث الأكاديمية والميدانية التي تستكشف العلاقة بين الثقافة والتنمية، مما سيساعد في تقديم أدلة عملية تدعم صانعي القرار.
5. **إدماج الثقافة في الخطط التنموية:** لضمان قياس أثر الثقافة بشكل فعّال، ينبغي دمج الثقافة في الخطط الوطنية للتنمية المستدامة، وتعزيز دورها في مختلف القطاعات مثل التعليم، والسياحة، والصناعات الإبداعية.
6. **إشراك المجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة من أجل الخروج بسياسات ثقافية تمكن المجتمعات والأفراد:** إن السياسات الثقافية التي تمكّن النمو والأنشطة المجتمعية تعزز التنمية المستدامة، حيث إنها لا تتطلب دعمًا مؤسسيًا أو إشرافًا مباشرًا.

خاتمة

في ظل التحديات التي تواجه العالم الإسلامي، يصبح من الضروري تعزيز السياسات الثقافية المتكاملة التي تدعم التنمية المستدامة وتحقق التوازن بين الحفاظ على التراث واستشراف المستقبل. من خلال استراتيجيات واضحة واستثمارات مستدامة، يمكن للثقافة أن تصبح محركًا أساسيًا للنمو الاقتصادي والتماسك الاجتماعي في العالم الإسلامي. يتطلب تحقيق ذلك جهودًا تشاركية للتغلب على تحديات قياس أثر الثقافة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، من خلال تطوير أدوات قياس مبتكرة، وتعزيز التعاون بين الدول الإسلامية، والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة. من خلال تبني نهج علمي شامل، يمكن للدول الإسلامية تعميق فهمها لدور الثقافة وتصميم تدخلات تعظم أثر الثقافة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

JOIN US ! انضموا إلينا REJOIGNEZ-NOUS